



بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس (اختصار علوم الحديث)

شرح الشيخ (علي الرملي) حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (34)

التاريخ: الجمعة 20/جمادى الآخرة/1441 هـ

14/يناير(كانون2)/2020 م

النوع التاسع والعشرون: معرفة الإسناد العالي النازل

قال المؤلف رحمه الله: (النوع التاسع والعشرون: معرفة الإسناد العالي والنازل. ولما كان الإسناد من خصائص هذه الأمة، وذلك أنه ليس أمة من الأمم يمكنها أن تُسند عن نبيها إسناداً متصلاً غير هذه الأمة؛ فلهذا كان طلب الإسناد العالي مرغباً فيه، كما قال الإمام أحمد بن حنبل: "الإسناد العالي سنة عن سلف" ⁽¹⁾).

الإسناد فضلٌ ونعمةٌ من الله عز وجل امتنَّ به على هذه الأمة، وهو مما امتازت به عن بقية الأمم؛ فبالأسانيد الصحيحة حُفظت الشريعة، ونُقلت إلينا صافيةً نقية؛ بنقل من يُعتمد عليهم في دينهم وحفظهم.

● والإسناد العالي: هو الذي قلَّ رجاله.

● والإسناد النازل: هو الذي كثر رجاله.

والسلف كانوا يحرصون على الإسناد العالي؛ لأن العلوَّ يُبعد الإسناد عن الخلل، فإن كلَّ رجلٍ في الإسناد يحتملُ عليه الخطأ، ومن الممكن أن يقع منه الخطأ والسهو، فإذا قلَّ عددُ الرجال؛ قلَّت نسبةُ الخطأ في الحديث.

وأصلُ الإسناد العالي: حديث ضِمام بن ثعلبة ⁽²⁾، وكان قد طلب العلو، فعندما جاءه الخبر عن النبي ﷺ وما هي دعوته؛ جاء بنفسه إلى النبي ﷺ وسأله عما سمع، فطلب علوَّ الإسناد، وكان السلف رضي الله عنهم - كما قال المؤلف - حريصين على ذلك.

قال: (وقيلَ ليحيى بن معين في مرض موته: "ما تشتهي؟" فقال: "بيتٌ خالي وإسنادٌ عالي" ⁽³⁾). (بيتٌ خال)؛ حتى لا يشوش عليه أحدٌ، ولا يُشَوِّش عليه بشيء.

¹ - "الجامع" للخطيب البغدادي (123/1).

² - أخرجه البخاري (63)، ومسلم (12).

³ - "مقدمة ابن الصلاح" (ص 256).

قال: (ولهذا تَدَاعَتْ رَغَبَاتُ كَثِيرٍ مِنَ الْأُمَّةِ النَّقَّادِ، وَالْجَهَابَةِ الْحَقَّائِ إِلَى الرَّحَلَةِ إِلَى أَقْطَارِ الْبِلَادِ طَلَبًا لِعُلُوِّ الْإِسْنَادِ).

علو الإسناد هذا تجده عند الكبار؛ لأن الكبير يكون قد سمع ممن مات مبكراً.
قال: (وإن كان قد مَنَعَ مِنْ جَوَازِ الرَّحَلَةِ بَغْضُ الْجَهْلَةِ مِنَ الْعُبَادِ، فَمَا حَكَاهُ الرَّاهُورُزْمِي فِي كِتَابِهِ "الفاصل" ⁽¹⁾).
"المحدث الفاصل".

فائدة الإسناد العالي

قال: (ثم إن علو الإسناد أبعد من الخطأ والعلّة من نزوله).
هذه فائدة الإسناد العالي.

حتى عند تخرّج الحديث؛ حاول أن تقدّم الذي أسانيدُه أعلى على غيره، ما عدا "الصحيحين"؛ فيقدّمان لقوة أحاديثهما، فالصحة هي الغاية المطلوبة، أما غير "الصحيحين"؛ فقدّم الأعلى إسناداً، فإذا مرّ بك حديث مثلاً يرويه الإمام مالك ويرويه البيهقي؛ تقدّم مالكاً، تقول: "أخرجه مالك في "الموطأ"، والبيهقي في "السنن"؛ فإسنادُ مالك أعلى بكثير من إسناد البيهقي.

الرد على من زعم أن الإسناد النازل أفضل

قال: (وقال بعض المتكلمين: كلما طال الإسناد؛ كان النّظر في التّراجم والجرح والتّعديل أكثر؛ فيكون الأجر على قدر المسقّة).

وهذه عجيبة من هؤلاء المتكلمين، لكن كما يقال: "مَن تكلم في غير فنّه أتى بالعجائب"، فهؤلاء يقولون بأن الإسناد النازل أفضل من الإسناد العالي، ويعلمون ذلك بأن الإسناد النازل سيضطرّك إلى

¹ - "المحدث الفاصل" (ص 216-218).

البحث والتفتيش أكثر من الإسناد العالي، وسيكون فيه مشقة أكثر من الإسناد العالي، وهذا سيؤدي إلى كثرة الأجر؛ لأن الأجر على قدر المشقة.

وأجابهم أهل الحديث فقالوا: "مَنْ رَجَّحَ النزول مطلقاً واحتجَّ بأن كثرة البحث تقتضي المشقة فيعظم الأجر؛ فذلك ترجيحٌ بأمرٍ أجنبي" (1).

أي: أمر أجنبي عن محل البحث والموضوع، وعما يتعلق بالتصحيح والتضعيف؛ فموضوعنا هو التصحيح والتضعيف، وقضية الأجر والمشقة ليست هي الموضوع الذي يُراد.

وقد ضعف ابن دقيق العيد هذا القول؛ وهو (تفضيل الإسناد النازل على العالي) ضعيف؛ وقال: "لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها ومراعاة المعنى المقصود من الرواية؛ وهو الصحة أولى" (2).

وهذا صحيح وهي قاعدة عامة، وبهذا المعنى أجاب السخاوي في "فتح المغيث" (3)،

فالمشقة في العمل في أصلها ليست مطلوبة لذاتها؛ إنما المطلوب هو العمل، فليس صواباً إذا كان المسجد قريباً منك أن تسلك طريقاً بعيداً كي تصل إليه وتقول: الأجر على قدر المشقة؛ هذا غلط، الأجر على قدر المشقة من غير أن تتكلف المشقة، المطلوب هو العمل وليست المشقة.

العلو المطلق والعلو النسبي

قال رحمه الله: (وهذا لا يقابل ما ذكرناه، والله أعلم.

وأشرف أنواع العلو: ما كان قريباً إلى رسول الله ﷺ).

أشرف أنواع العلو ما كان قريباً من النبي ﷺ؛ وهذا الذي يُسمى في اصطلاحهم: العلو المطلق. قال: (فأما العلو بقربه إلى إمام حافظ، أو مصنف، أو يتقدم السماع؛ فتلك أمورٌ نسبية).

¹ - قاله ابن حجر في "نزهة النظر" (ص 148).

² - "تدريب الرواي" (620/2).

³ - (336/3).

أي أن يكون أحد الرواة قد سمع من الشيخ قبل الآخر؛ فهذا العلو النسبي، وليس علواً حقيقياً؛ هو فقط علو بالنسبة؛ بالنسبة للسمع، أو بالنسبة لهذا الحافظ المعين.

أنواع العلو النسبي:

قال ابن كثير: (وقد تكلم الشيخ أبو عمرو).
أي: ابن الصلاح في "علوم الحديث".

أولاً: الموافقة

قال: (ها هنا على (الموافقة)، وهي: انتهاء الإسناد إلى شيخ مسلم مثلاً).

الموافقة: من أنواع العلو النسبي، وصورتها: أن تروي حديثاً يرويه مسلم في "صحيحه"، فتروي هذا الحديث من غير طريق مسلم، ويكونُ إسنادك هذا أعلى من إسنادك لو رويته من طريق مسلم؛ أي: تصل إلى شيخ مسلم بعدد رجال أقل؛ هذه تُسمى موافقة.

أي: أنك إذا أتيت تروي الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه بإسنادٍ لك من غير أن يكون في إسنادك ذكر مسلم؛ فلم تروه من طريقه؛ بل من طريق آخر تأتي به، ويكون عندك الحديث من طريق مسلم؛ لكنه من غير طريق مسلم أقل رجالاً من الذي هو من طريقه؛ هذه تسمى موافقة. مثلاً: فلنقل بأن مسلماً - رحمه الله - يروي حديثاً عن يحيى عن مالك عن نافع عن ابن عمر، ويحيى شيخ مسلم.

فترويه أنت بإسنادٍ لك، يصلُ الإسناد إلى يحيى - لكن ليس من طريق مسلم - بعددٍ أقل مما لو رويته من طريق مسلم عن يحيى؛ هذا يسمى موافقة. وهذا يستعمله - بالطبع - المتأخرون.

ثانياً: البَدَل

قال: **(والبَدَلُ وهو: انتهاؤه إلى شيخٍ شيخه أو مثلُ شيخه).**

صورة البَدَل بنفس المِثَال الذي تقدَّم ذكره:

أن ترويه أنت بإسناد لك؛ إسناد آخر، عن مالك أو عن نافع أو عن ابن عمر، فترويه بإسناد لك تصلُّ به إلى مالك أو إلى نافع أو إلى ابن عمر بعددٍ أقلَّ أيضاً مما لو رويته من طريق المصنف؛ هذا يسمى بدلاً، فتروي الإسناد لكن لا تصلُّ به إلى شيخ مسلم؛ بل تصلُّ إلى شيخ شيخه أو مَنْ فوقه، هذا يسمى بدلاً.

ثالثاً: المساواة

قال: **(والمساواة وهو: أن تُساوي في إسنادك الحديثَ لمُصَنِّف).**

أي: أن يكون بينك وبين النبي ﷺ من عدد الرجال كما بين صاحب الكتاب والنبي ﷺ .

مثلاً: مسلم يروي حديثاً يصلُّ به إلى النبي ﷺ بخمسة رجال، نأتي ونُعَدُّ ما بين مسلم والنبي ﷺ كم رجل؟ فنجدهم خمسة أو عشرة أو اثني عشر مثلاً.

فلنأتِ بمِثَالٍ تقريبي:

فلنقل إن بين النسائي وبين النبي ﷺ في الحديث الذي يرويه النسائي اثني عشر راوياً، فيأتي الحافظ ابن حجر مثلاً ويروي الحديث ويصلُّ به إلى النبي ﷺ باثني عشر راوياً أيضاً، فهذا يسمى: مساواة؛ أي ساوى مصنّف الكتاب في عدد الرجال.

وهذا سببه أن مصنّف الكتاب قد نزل كثيراً؛ لأن النسائي مثلاً في العادة يكون بينه وبين النبي ﷺ مثلاً خمسة رواة، لكن هذا الحديث نزل فيه جداً حتى كان بينه وبين النبي ﷺ اثنا عشر راوياً، فيأتي الحافظ ابن حجر - وهو متأخر عن النسائي - فيروي نفس الحديث بإسنادٍ أيضاً بينه وبين النبي ﷺ اثنا عشر راوياً، فيكون قد ساوى النسائي في عدد الرجال بينه وبين النبي ﷺ؛ فهذا يسمى مساواة.

رابعاً: المصاحفة

قال: (والمصاحفة: وهي عبارة عن نزولك عنه بدرجة، حتى كأنه صافحك به وسمعتَهُ منه).

أي تكون المساواة في عدد الرجال لشيخك لا لك، فيكون بين صاحب الكتاب وبين النبي ﷺ عشرة، وأنت بينك وبين النبي ﷺ أحد عشر؛ أي تنزل عن درجة صاحب الكتاب بدرجة؛ بمعنى أنك تساوي تلميذ صاحب الكتاب، فيكون بين تلميذ صاحب الكتاب وبين النبي ﷺ مثلاً ثلاثة عشر رايماً، ويكون بينك وبين النبي ﷺ ثلاثة عشر رايماً، تكون هذه بالنسبة لصاحب الكتاب مصاحفة وليست مساواة.

المساواة: أن يكون بينك وبين النبي ﷺ نفس العدد الذي بين صاحب الكتاب وبين النبي ﷺ، أما المصاحفة: فإن يكون بينك وبين النبي ﷺ نفس العدد الذي بين تلميذ صاحب الكتاب وبين النبي ﷺ؛ أي أنك نازل عن صاحب الكتاب بدرجة. وهذه كلها من أنواع العلو النسبي، وهو من فضول العلم.

قال: (وهذه الفنون تُوجد كثيراً في كلام الخطيب البغدادي ومن نحا نحوه، وقد صنف الحافظ ابن عساكر في ذلك مجلدات، وعندي أنه نوع قليل الجدوى بالنسبة إلى بقية الفنون). أي: مقارنة مع بقية الفنون فائدته قليلة، وهو اصطلاح اصطلاح عليه المتأخرون.

قال: (فأما من قال: إنَّ العالي من الإسناد ما صحَّ سنده، وإن كثرت رجاله؛ فهذا اصطلاح خاص). الاصطلاح الذي تعلمناه عند أهل الحديث: أن العالي هو الذي قلَّت رجاله، وأما هذا الشخص؛ فقد اصطلاح اصطلاحاً خاصاً به وسمى العالي: ما صحَّ سنده؛ بغض النظر عن كثرة رجاله وقلتهم.

قال: (وماذا يقول هذا القائل فيما إذا صحَّ الإسنادان، لكن هذا أقرب رجالاً؟) هذا يُشكل عليه؛ ماذا يسميه؟ لكن القضية قضية اصطلاح⁽¹⁾.

¹ وفي "فتح المغيث" للسخاوي (361/): "قال: "لَيْسَ جُودَةُ الْحَدِيثِ قُرْبُ الْإِسْنَادِ، جُودَةُ الْحَدِيثِ صِحَّةُ الرَّجَالِ. وَخَوْفُهُمْ مَا حَكَاهُ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ عَنْ وَالِدِهِ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَخِيهِ الْوَزِيرِ نِظَامِ الْمُلْكِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: مَذْهَبِي فِي عُلُومِ

قال: (وهذا القول مخفي عن الوزير نظام الملك، وعن الحافظ السلفي).
فهي مسألة اصطلاحية.

قال: (وأما النزول فهو ضد العلو، وهو مفضل بالنسبة إلى العلو).
يعني: أقل منه فضلاً.

قال: (اللهم إلا أن يكون رجال الإسناد النازل أجل من رجال العالي، وإن كان الجميع ثقات).
يعني: الأصل عندنا أن الإسناد العالي هو الأفضل، طبعاً المقارنة في الأسانيد الصحيحة، أما الإسناد الضعيف؛ فلا ينفع سواء كان عالياً أو نازلاً، لكن المقارنة في الأسانيد الصحيحة؛ الإسناد العالي أفضل من الإسناد النازل.

قالوا: إلا إذا كان الإسناد النازل رجاله أجل وأحفظ من رجال الإسناد العالي، فهنا يكون الإسناد النازل أفضل من الإسناد العالي.

قال: (كما قال وكيع لأصحابه: أيما أحب إليكم؛ الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود؟ أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود؟).

لاحظ أن الإسنادين لابن مسعود؛ الأول فيه: الأعمش وأبو وائل فقط؛ اثنان إلى ابن مسعود.
الثاني: سفيان ومنصور وإبراهيم وعلقمة؛ أربعة إلى ابن مسعود.

الإسناد الأول عال، الإسناد الثاني بالنسبة إليه نازل.
الآن أنت تلقائياً ماذا ستقول؟

الحديث غير مذهب أصحابنا، إنهم يذهبون إلى أن الحديث العالي ما قل رواه، وعندي أن الحديث العالي ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن بلغت رواه مائة.

وكذا قال ابن بَرَهان الأصبهاني في كتاب (الأوسط): علو الإسناد يعظم أصحاب الحديث، ويشدون في البحث عنه. قال: وعلو الحديث عندهم ليس عبارة عن قلة الرجال، وإنما هو عبارة عن الصحة، ولهذا ينزلون أحياناً طلباً للصحة، فإذا وجدوا حديثاً له طريقان؛ أحدهما بخمسة وسائط مثلاً، والأخرى بسبعة، يرجحون النازل على العالي طلباً للصحة. وقد نظم هذا المعنى السلفي فقال:

ليس حسن الحديث قرب رجال ... عند أرباب علمه التقاد بل علو الحديث بين أولي الجف

ظ والإثنان صحة الإسناد وإذا ما تجمعا في حديث ... فاعتنمه فذاك أقصى المراد

قال ابن الصلاح: فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب...

ستقول: الإسناد العالي أفضل؛ لكن انظر ماذا يقول لهم وكيع:
قال: (فقالوا: الأول)

أي: العالي.

(فقال: الأعمش عن أبي وائل: شيخ عن شيخ).

الإسناد العالي الذي هو الأعمش عن أبي وائل شيخ عن شيخ؛ أي راوي عن راوٍ، فالإسناد هو عبارة عن رواية.

قال: (وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود: فقيه عن فقيه).

فالأول شيخ عن شيخ، لكن الثاني فقيه عن فقيه؛ فهم أجل وأفضل؛ لأنهم جمعوا بين الرواية وبين فقهها، أما الأوائل فلا.

قال: (وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا مما يتداوله الشيوخ).

لا شك، فالفاهم لما يروي، ليس كالذي يحفظ ولا يفهم.

هذا ما يتعلق بالإسناد العالي والنازل، وكما ذكرنا: العلو والنزول لا يقتضي صحة ولا ضعفاً؛ ربما يكون الإسناد عالياً؛ ولكنه ضعيف، وربما يكون نازلاً؛ ولكنه صحيح، فالإسناد العالي يكون منه صحيح ومنه ضعيف، والإسناد النازل كذلك. إذن وصف الإسناد بالعلو والنزول لا يقتضي صحة ولا ضعفاً.

النوع الثلاثون: معرفة المشهور

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله⁽¹⁾: "ما له طرقٌ محصورةٌ بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر" وقد تقدّم معنا وعرفناه، قلنا: ما في أقل طبقة في طبقات سنده ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر، فهو نفس المعنى الذي ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ما له طرقٌ محصورةٌ بأكثر من اثنين"، أي: من ثلاثة رواة فما فوق، "ولم يبلغ حد التواتر"، وهذا المشهور الاصطلاحي.

والمشهور غير الاصطلاحي: وهو ما اشتهر على الألسن، ويُطلق على الغريب والعزيز والمشهور والمتواتر أيضاً، ويُطلق على ما لا إسناد له أصلاً.

قال المؤلف رحمه الله: (معرفة المشهور، والشهرة أمرٌ نسبي).

أي: تختلف من شخص إلى آخر، ومن طائفة إلى طائفة أخرى.

قال: (فقد يَشْتَهَرُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَوْ يَتَوَاتَرُ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ بِالْكَلِمَةِ).

خصوصاً مَنْ ليس له اهتمام بحديث رسول الله ﷺ؛ كالكثير من أهل الكلام الذين يعتمدون على عقولهم في تقرير الكثير من مسائل الشريعة؛ تجدهم يجهلون أحاديث هي مسلمات عند أهل الحديث ومعروفة ومشهورة بالصحة، لكن لعدم اشتغالهم بحديث رسول الله ﷺ؛ تجدهم يجهلونها.

العلم ليس كلاماً، ولا جدالاً عقلياً، العلم: قال الله، قال رسول الله ﷺ، هذا هو العلم، بهذا يُفَرَّقُ بين العالم والجاهل، مهما كنت ذكياً ومهما كنت عاقلاً، إذا لم تعتمد في علمك على كتاب الله وعلى سنة رسول الله ﷺ، ولم تضبط عقلك وتفكيرك بمنهج السلف؛ فلا فائدة فيك ولا في علمك، إن تقيّدت بالكتاب والسنة وحكمت عليهما بعقلك؛ ضعت وضيعت، العقل يشطح، يتوه ويؤتوه، العقل خياله واسع، إذا أرخيت له الحبل؛ انطلق، فلا بد أن تضبطه بالشرع، تضبطه بفهم السلف، تضبطه ببيان رسول الله ﷺ، وبإيضاح صحابته الكرام رضي الله عنهم؛ بهذا فقط تبقى على الجادة.

أما إذا خالفت الطريق أو استعملت عقلك وركنت إليه، وتركت فهم السلف؛ فلا بد أن ينحرف بك عن الطريق، فكن حذراً ولا تغتر بفهمك وبذكائك.

¹ - عز السيوطي هذا القول في "تدريب الراوي" (621/2) لابن حجر.

تعالوا واقرؤوا تراجم المتكلمين؛ اقرؤوا لهم، انظروا "سير أعلام النبلاء"؛ سيصف لك من ذكاء المتكلمين ما تنبهر عنده، لكن عندما تنظر إلى صاحبه؛ تجده تائهاً حائراً، وكثير منهم اعترف بالتيه والحيرة والضياع، واعترف بأن النجاة في النهاية أن يموت على عقيدة العجائز؛ فماذا نفعه ذكاؤه هذا؟ رحم الله من قال: "بلادة في سنة خير من ذكاء في بدعة"⁽¹⁾، ما فائدة الذكاء؟ الذكاء وسيلة توصلك إلى السعادة، فإن لم يوصلك إليها؛ فلا خير فيه، البلادة خير منه، فعليكم بجادة السلف، اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم.

ثم قال رحمه الله: (ثم قد يكون المشهور متواتراً أو مستفيضاً، وهو). أي: المستفيض.

قال: (ما زاد ثقله على ثلاثة).

المستفيض: هو المشهور الاصطلاحي، هو نفس المعنى على الصحيح، وبعض أهل العلم فرق بينهما، كما بين ذلك الحافظ في "نزهة النظر"⁽²⁾.

وهو: ما كان أقل طبقة من طبقات سنده ثلاثة فأكثر، ما لم يصل إلى حد التواتر. المتواتر تقدّم تعريفه وذكرناه؛ وهو: أن يرويه جمع عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب ويكون مستندهم الحس، ولا يعتبر في التواتر عدد محصور، بل يعتبر ما يفيد العلم على حسب العادة في سكون النفس إليهم؛ إن سكنت النفس إلى هذا العدد؛ أن مثلهم لا يتواطؤون على الكذب ولا يقع منهم الخطأ، لا يجتمعون على الخطأ؛ فمثل هذا يكون متواتراً؛ وذلك لصلاحتهم في دينهم أو لكثرتهم في عددهم. قال: (وعن القاضي الماوردي: أن المستفيض أقوى من المتواتر؛ وهذا اصطلاح منه). أي اصطلاح خاص به.

قال: (وقد يكون المشهور صحيحاً كحديث: "الأعمال بالنيات"، وحسناً).

كما ذكرنا: الظاهر أن مراده بالمشهور هنا: أنه المشهور اللغوي، وليس المشهور الاصطلاحي؛ لأن حديث: "إنما الأعمال بالنيات"⁽³⁾ غريب في إسناده من أعلى.

قال: (وقد يشتهر بين الناس أحاديث لا أصل لها، أو هي موضوعة بالكليّة، وهذا كثير جداً، ومن نظر

¹ - قال الذهبي في "السير" (62/14): "لعن الله الذكاء بلا إيمان، ورضي الله عن البلادة مع التقوى".

² - (46/1).

³ - أخرجه البخاري (1)، ومسلم (1907) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

في كتاب "الموضوعات" لأبي الفرج بن الجوزي؛ عرف ذلك).

أي: أن شهرة الحديث لا تدلُّ على صحته؛ فقد يكون صحيحاً أو حسناً أو موضوعاً. قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: "وجمع الحافظ السخاوي كتاباً في ذلك سماه "المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة"، واختصره الشيخ عبد الرحمن بن الدَّيْبِ الزَّيْدِي صاحب "تيسير الوصول" كما في كتاب سماه: "تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث"، واستدرك عليه وهذَّبه الشيخ الحوت البيروتي في رسالة تسمى: "أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب"، وللعجلوني: "كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس"، وكلها مطبوعة".

هذا كله في الأحاديث المشهورة الشهرة اللغوية.

قال: (وقد روي عن الإمام أحمد أنه قال: أربعة أحاديث تدور بين الناس في الأسواق لا أصل لها).

يعني: مشهورة عند الناس لكن لا أصل لها، وإذا استعمل المحدثون كلمة: (لا أصل لها)، فهي بمعنى: لا إسناد لها؛ لا تروى في كتب السنن والمسانيد والمجامع.

قال: ("مَنْ بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة، و: "من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة"، و: "نحرمتكم يوم صومكم"، و: "للسائل حق وإن جاء على فرس").

الثلاثة الأولى لا أصل لها، أما الأخير فله أصل: قد رواه أحمد في "مسنده" ⁽¹⁾، وأبو داود وغيرهما ⁽²⁾، ولكنه ضعيف، ومع ذلك لا يقال: لا أصل له؛ لأن هذه الكلمة تُقال للحديث الذي لا إسناد له كما ذكرنا ⁽³⁾.

¹ - (1730) عن حسين بن علي.

² - أخرجه أبو داود (1665)

³ - قال العراقي: "وهذا لا يصح عن أحمد، وقد أخرج أحمد في "مسنده" هذا الحديث الرابع عن وكيع، وعبد الرحمن بن مهيدي، كلاهما عن سفيان، عن مصعب بن محمد، عن يعلى بن أبي يحيى، عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها حسين بن علي، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو إسناد جيد. ويغلي وإن جملة أبو حاتم، فقد وثقه أبو حاتم بن حبان. وأما مصعب، فوثقه يحيى بن معين، وغيره. وأخرجه أبو داود في "سننه" وسكت عنه، فهو عنده صالح. وأخرجه أيضاً من حديث علي، وفي إسناده من لم يسم. ورويناه أيضاً من حديث ابن عباس، ومن حديث الهذلي بن زياد.

وأما حديث: ((مَنْ آذى ذمياً)) فقد رواه بنحوه أبو داود أيضاً، وسكت عليه، من رواية صفوان بن سليم، عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن آبائهم ذئبة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، قال: ((أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِداً أَوْ انْتَقَصَهُ، أَوْ

النوع الحادي والثلاثون: معرفة الغريب والعزیز

قال: (أَمَّا الْغَرَابَةُ؛ فَقَدْ تَكُونُ فِي الْمَتْنِ؛ بَأَن يَتَفَرَّدَ بِرَوَايَتِهِ رَاوٍ وَاحِدٌ).

يتفرد برواية المتن، فلا يرويه غيره كحديث: «لِنَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

قال: (أَوْ فِي بَعْضِهِ).

أي: يتفرد في بعض المتن لا في كله.

قال: (كَمَا إِذَا زَادَ فِيهِ وَاحِدٌ زِيَادَةً لَمْ يَثْقُلْهَا غَيْرُهُ).

كما مرَّ معنا مثلاً في حديث زائدة بن قدامة؛ زاد في الحديث لفظة "يحرِّكها"⁽¹⁾.

قال: (وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي زِيَادَةِ الثِّقَّةِ).

تقدم الحكم عليها هناك.

قال: (وَقَدْ تَكُونُ الْغَرَابَةُ فِي الْإِسْنَادِ، كَمَا إِذَا كَانَ أَصْلُ الْحَدِيثِ مُحْفُوظًا مِنْ وَجْهِ آخَرٍ أَوْ وَجُوهٍ، وَلَكِنَّهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَرِيبٌ).

يكون الحديث مشهوراً ومعروفاً بإسناد معين؛ ولكن يسوقه أحد الرواة بإسناد آخر لا يُعرف إلا من طريق هذا الراوي.

قال: (فَالْغَرِيبُ: مَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَقَدْ يَكُونُ ثِقَّةً، وَقَدْ يَكُونُ ضَعِيفًا، وَلِكُلِّ حُكْمَةٍ.

فَإِنْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الشَّيْخِ؛ سُمِّيَ: عَزِيزًا).

هذا اصطلاح المؤلف - رحمه الله - تبع فيه غيره؛ أن العزیز ما تفرد به راويان أو ثلاثة، لكن الصحيح الذي رجَّحه الحافظ ابن حجر رحمه الله: أن العزیز ما تفرد به اثنان؛ كي يفترق عن المشهور. والمشهور: ما تفرد به ثلاثة أو أكثر ما لم يبلغ حد التواتر.

قال: (فَإِنْ رَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ؛ سُمِّيَ: مَشْهُورًا، كَمَا تَقَدَّمَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ طَيِّبِ نَفْسٍ، فَأَنَّا حَاجِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ". وهذا إسنادٌ جيّد، وإن كان فيه مَنْ لم يُسَمَّ، فإنَّهم عِدَّةٌ مِنْ أبنَاءِ الصَّحَابَةِ يَبْلُغُونَ حَدَّ التَّوَاتُرِ الَّذِي لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَالَةُ. فقد رويَا في سنن البيهقي، وفيه: ((عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)). وأما الحديثان الآخريان فلا أصلَ لهما كما ذكر...

¹ - أصل الحديث عند مسلم (401)، ويزيد "يحرِّكها" أخرجه: أحمد (18870)، والنسائي (889)، وأبو داود (727) نحوه

والغريب والعزیز والمشهور كلها أنواعٌ لحديث الآحاد.

النوع الثاني والثلاثون: معرفة غريب ألفاظ الحديث

وهو ما وقع في متن الحديث من لفظةٍ غامضة بعيدة من الفهم لقلة استعمالها.

قال المؤلف: (وهو من المهمات المتعلقة بفهم الحديث والعلم والعمل به، لا بمعرفة صناعة الإسناد وما يتعلق به).

أي: لا علاقة له بموضوع الإسناد، أو الصحة والضعف؛ لكن المراد به: فهم معنى الحديث كي تعمل به. قال: (قال الحاكم: أول من صنف في ذلك: النضر بن شميل).

وقال غيره: أبو عبيدة معمر بن المثنى.

وأحسن شيء وضع في ذلك: كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام، وقد استدرک عليه ابن قتيبة أشياء، وتعليقها الخطابي؛ فأورد زيادات، وقد صنف ابن الأنباري المتقدم، وسليم الرازي، وغير واحد في ذلك كتباً، وأجل كتاب يوجد فيه مجامع ذلك: كتاب "الصحيح" للجوهري وكتاب "النهاية" لابن الأثير، رحمهما الله تعالى).

كتاب "الصحيح" للجوهري: معجم لغوي كامل، وهو من أنفس كتب معاجم اللغة، وكتاب "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس، وجمع ابن منظور الكثير من المعاجم في معجم واحد في كتابه "لسان العرب"، وكذلك: "تاج العروس"؛ هذه الكتب من أنفس كتب اللغة، هي معاجم لغوية تجد فيها معاني الكلمات اللغوية الغريبة، لكن الذي يختص بحديث رسول الله ﷺ هي الكتب التي ذكرت آنفاً، وأجلها كتاب "النهاية"؛ كما قال المؤلف رحمه الله، وهو كتاب جمع ما ذكره الذين قبله، وزاد عليه؛ فهو من أعظم الكتب في هذا الباب.